توابع المنادى

✍ إعداد الدكتور

محمد بن إبراهيم الثاقب

أستاذ مساعد بقسم اللغة العربية

كلية الآداب – جامعة الملك سعود

E MAIL: Malthageb@ksu.sa

الملخص

توابع المنادى

إعداد الدكتور/ محمد بن إبراهيم الثاقب

إن موضوع توابع المنادى من الموضوعات النحوية التي تتشعب أحكامها ؛لتنوع أنواع المنادى ، ولهذا التنوع أثره في التابع الذي يكون نعتا ، أو عطفا ، أو بدلا ،أو توكيدا ، وهذا التنوع يترتب عليه اختلاف في الحكم، وهذا البحث يُعنى بكشف هذا التنوع ورصد الاختلاف والأحكام .

الكلمات المفتاحية : توابع ، المنادى ، النعت ، التوكيد ، العطف ، البدل، المنادى المفرد ، المنادى المضاف ، المنادى الشبيه بالمضاف .

E MAIL: Malthageb@ksu.sa

Summary

The Accessories of the Caller

Dr. Mohammed bin Ibrahim Al Thaqib

The subject of the caller is a grammatical subject whose rules are ramified; for the diversity of the types of caller, and this diversity has its effect on the follower who is adjective, kindness, or instead, or affirmation, and this diversity entails a difference in governance.

Keywords: accessories, caller, adjective, affirmation, kindness, wildcard, single caller, added caller, additive caller.

E MAIL: Malthageb@ksu.sa

توابع المنادى

في النحو العربي أمور جليلة يسهل على الدارسين تعلمها لتواتر الكلام الفصيح بها واتفاق جمهور النحويين عليها، وفيه إلى جانب ذلك دقائق افترقت فيها كلمة المشتغلين بلسان العرب. وهذه الدقائق وإن كانت يسيرة إلى جانب الجليات هي أولى بصرف البحث المتخصص إليها التماساً لأولى الوجوه فيها وتنقية لها مما شابها من التعقيد لتكرار تنازع أهل العلم بشأنها؛ من أجل الا تكون مثل هذه الأمور منفرّة لمن أراد تقويم لسانه، وكذلك كي لا تصبح حجة للقلة التي تقدح في علم النحو وتجعل مواطن الخلاف فيه من جملة أدلتها.

ومن دقائق النحو التي كثر فيها الأخذ والرّد حتى استحقت أن يصرف النظر إليها مسألة "توابع المنادى"؛ وذلك لتشعب أحكامها وتفرعها. فالمنادى يجيء معرباً منصوباً ويرد مبنياً على ما يرفع به في محل نصب، ولهذا الاختلاف أثره في التابع خاصة أن تبعيّة توابع المنادى لها غير وجه؛ إذ قد تكون بحسب المحل وقد تأتي بحسب اللفظ. على أن التوابع نفسها ليست على محجة واحدة فهي تأتي نعتاً وتوكيداً وعطف بيان وعطف نسق وبدلاً، وهذا التنوع في التابع يترتب عليه اختلاف في الحكم ، علاوة على قلة الشواهد في هذا المجال التي هي الفيصل فيما قد يثور من خلاف .لكن كتب النحو لا تورد في هذا الباب إلا شواهد يسيرة متفرقة لا يتأتى جمعها إلا بالبحث المتأني.

لهذا كله آثرت أن أفرد توابع المنادى بهذا البحث آملاً أن أصل به إلى تقرير أصح أحكامه وأليقها بلسان العرب الفصيح ما وجدت إلى هذا سبيلاً راجياً من الله تعالى أن يلهمني التوفيق والسداد.

أولا: التابع المفرد

وينقسم إلى أربعة أقسام: مايجب رفعه، ما يجب نصبه، ما يجوز رفعه ونصبه، ما يبنى على ما يرفع به.

القسم الأول: التابع المفرد الواجب الرفع:

وهو عند الجمهور تابع "أيّ" أو " أية" أو اسم الإشارة إذا أُتخذ سببًا إلى نداء ما فيه "أل".(١)

ويمكن تقسيم الكلام عن التابع المفرد الذي يجب رفعه إلى مبحثين:

المبحث الأول: شروط هذا التابع:

يشترط في تابع "أيّ" أو "أية" المفرد أن يكون أحد ثلاثة أمور:

أ- اسم جنس معرّف ب "أل"(٢)

(١)انظر على سبيل المثال: المبرد، المقتضب ٤:٢١٦- ٢١٧. ابن السراج، الأصول ١: ٣٣٧. ابن يعيش ، شرح المفصّل١ : ٧. ابن مالك، شرح الكافية الشافية٢ : ١٦.

(٢)ابن مالك، شرح التسهيل٣: ٣٩٩. الرضي الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب ١: ١: ٤٤٨، ابن الناظم، شرح ابن الناظم ٢٢٤.

كقوله تعالى: "يا أيها الإنسان"[١] و"ياأيتها النفس المطمئنة"[٢]. والتقييد هنا باسم الجنس يعني استبعادالأعلام التي أولها "أل" الداخلة للمح الوصفية، فلا يقال : "يا أيها الحارث" إذا أريد به العلم بل يقال : "ياحارث"[٣] خلافاً للفرّاء والجرمي اللذين أجازا هذا دون أن يذكرا عليه شاهدا.[٤]كما يستبعد هذا القيد أيضاً الأعلام التي أولها "أل" الدالة على الغلبة ك "الصعق" فلا يقال : "يا أيها الصعق" بل :"ياصعق".[٥]

(١)سورة الانفطار، آية٦. سورة الانشقاق، آية٦.

(٢) سورة الفجر، آية ٢٧.

(٣)انظر: سيبويه، الكتاب٢: ١٩٢. ابن مالك، شرح التسهيل٣ :٣٩٩.. أبو حيان، ارتشاف الضرب ١: ١٢٧. السيوطي، همع الهوامع ١: ١٧٥. خالد الأزهري، التصريح٢ :١٧٥.

(٤)أبو حيان، ارتشاف الضرب ١: ١٢٧. الأشموني، شرح الأشموني٣: ١١٦.

(٥)ابن مالك، شرح التسهيل٣: ٣٩٩. السيوطي، همع الهوامع ١: ١٧٥. خالد الأزهري، التصريح٢: ١٧٥.

ب-اسم موصول أوله "أل"[١] كقوله تعالى: "يا أيها الذي نزل عليه الذكر".[٢] و "يا أيها الذين آمنوا استعينوا بالصبر والصلاة".[٣]

ت-اسم إشارة مجرد من كاف الخطاب نحو: " أيهذا الرجل"[٤] وأجاز ابن كيسان أن يكون مقروناً بكاف الخطاب فيقال: "أيهذاك الرجل".[٥]، غير أنه لم يذكر شاهداً على ما قال.

واشترط أبو الحسن بن الصائغ لجواز اتباع "أيّ" باسم الإشارة أن يكون اسم الإشارة متبوعاً باسم معرف بـ "أل"[٦] و أيده أبو حيان[٧]،

(١) ابن مالك شرح الكافية الشافية ٢: ١٦. ابن مالك شرح التسهيل ٣: ٣٩٩. . ابن مالك، شرح ابن الناظم ٢٢٤. السيوطي، همع الهوامع ١: ١٧٥.

(٢)سورة الحجر، آية٦

(٣)سورة البقرة، آية١٥٣.

(٤)ابن مالك، شرح التسهيل ٣: ٣٩٩.

(٥) أبو حيان، ارتشاف الضرب ٣: ١٢٨. السيوطي، همع الهوامع ١: ١٧٥ الأشموني، شرح الأشموني٣: ١١٧. خالد الأزهري، التصريح ٢: ١٧٥

(٦) أبو حيان، ارتشاف الضرب ٣: ١٢٨.

(٧)أبو حيان، ارتشاف الضرب ٣: ١٢٨.

لكن الفراء[١] وابن عصفور[٢]وابن مالك[٣] والرضي الأستراباذي[٤] والأشموني[٥] أجازوا أن يقال : "يا أيهذا" دون أن يتبع اسم الإشارة.

وباستقراء كلام العرب يلاحظ أن عامة شواهد هذا الأسلوب جاءت على الوجه الذي اشترطه ابن الصائغ كقول طرفة بن العبد:

ألا أيهذا اللائمي أحضرُ الوغى وأن أشهدَ اللذاتِ هل أنت مخلدي[٦]

وقول الفرزدق:

ألا أيهذا السائلي عن أروقي أجِدَّك لم تعرفْ فتبصرهُ الفخرا[٧]

وقول ذي الرمة:

ألا أيهذا المنزلُ الدارسُ الذي كأنك لم يعهدْ بك الحيَّ عاهد.[٨]

---

(١)ثعلب مجالس ثعلب ١: ٤٢.

(٢)أبو حيان، ارتشاف الضرب ٣: ١٢٨.

(٣) ابن مالك شرح التسهيل ٣: ٣٩٩.

(٤) الرضي الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب ١: ١: ٤٤٨

(٥) الأشموني، شرح الأشموني: ٣: ١١٧.

(٦) ديوان طرفة بن العبد :٤٥ . وقد استشهد به على هذه المسألة السيوطي في همع الهوامع ١: ١٧٥.

(٧) ديوان الفرزدق ٢: ٤٠٤. وهو شاهد عند: ابن مالك، شرح التسهيل ٣: ٣٩٩.

(٨) ديوان ذي الرمة ١٦٩:١. وهو شاهد عند: سيبويه، الكتاب ٢: ١٩٣. المبرد، المقتضب ٤: ٢١٩. ابن الشجري، أمالي ابن الشجري٢: ٤١١. ابن يعيش، شرح المفصل ٢: ٧.

وقوله كذلك:

ألا أيهذا الباخعُ الوجدُ نفسَهُ لأمرٍ نَحَتْهُ عن يديه المقادرُ.[1]

ولم أظفر بشاهد يؤيد قول الفرّاء ومن شايعه إلا بيتا فردا مجهول القائل هو:

أيهذان كُلا زادكما وذراني واغلاً من يَغِلْ[2]

والأولى ألا يؤسس حكم نحوي على بيت فرد موصوف بالشذوذ[3]، لا سيما أنه مخالف لجمهرة كلام فصحاء العرب.

وليس من المستبعد أن يكون هذا الاسلوب (إتباع "أي" باسم الإشارة)مركباً من الأسلوب السابق وأسلوب آخر سيأتي ذكره(التوصل إلى نداء الاسم المعرف بأل باسم الإشارة)؛ أي إن قولهم: "يأيهذا الرجل" مركب

(١) ديوان ذي الرمة ٣: ١٠٣٧. وهو شاهد عند ابن يعيش، شرح المفصل ٢: ٧ ابن مالك، شرح الكافية الشافية٢: ١٦. ابن الناظم، شرح ابن الناظم ٢٢٤. الأشموني، شرح الأشموني ٣: ١١٦.

(٢) أنشده الفراء غير منسوب في مجالس ثعلب١: ٤٢ ولم أره معزوا إلى قائل ولم أجد له سابقة أو لاحقة. وهو شاهد عند: ابن مالك، شرح التسهيل ٣: ٣٩٩. أبي حيان، ارتشاف الضرب ٣: ١٢٨. الأشموني، شرح الأشموني٣: ١١٦.

(٣) أبو حيان، ارتشاف الضرب ١: ١٢٨

من "يا أيهذا الرجل" و "ياذا الرجل"[١]، خاصة وأن تابع اسم الإشارة هو المقصود بالنداء كما لاحظ ابن يعيش[٢].

أما تابع اسم الإشارة المنادى فيشترط فيه أن يكون أحد أمرين:

أ- اسم جنس معرف بـ(أل) نحو "ياذا الرجلُ"و"ياهذا الرجلُ" و"ياهذه المرأة"[٣]

ب- اسم موصول أوله "أل" نحو "ياهذا الذي قام أبوه".[٤]

ويظهر من تصفح هذا الأسلوب في كلام العرب-مقارنة بما قبله- أن التوصل إلى نداء ما فيه أل" بـ"أي" أكثر من التوصل إليه باسم الإشارة، ويكفي حجة في هذا شيوع استخدام "أي" في النداء لما فيه "أل" في القرآن الكريم في حين لم يرد فيه أبداً التوصل إلى نداء المحلى بـ"أل" بواسطة اسم الإشارة.

(١)ثعلب، مجلس ثعلب، ١: ٤٢.

(٢)ابن يعيش، شرح المفصل، ٢: ٧.

(٣)الرضي الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب ١:١: ٤٤٧. السيوطي، همع الهوامع، ١: ١٧٥.

(٤)السيوطي همع الهوامع، ١: ١٧٥. الأشموني ٣: ١١٧.

المبحث الثاني
إعراب تابع "أي" و "أية" واسم الإشارة في النداء

وينقسم هذا المبحث إلى قسمين:

أ- إعراب تابع "أي" و"أية": إن الذي عليه الجمهور- أخذاً بكلام العرب- أن هذا التابع مرفوع وجوباً وأنه اكتسب هذا الرفع من تبعيته للمنادى تبعية لفظية؛ ذلك أن "أي" في النداء تعامل معاملة النكرة المقصودة، فهي منصوبة محلاً وإن كانت مبنية على ما ترفع به لفظاً،(١) ثم اختلفوا في وجه التبعية؛ فذهب عامتهم إلى أن التابع هنا نعت.(٢)

(١)هذا الضرب من الاتباع لا نظير له في باب"لا" النافية للجنس فإن تابع اسمها تجيء تبعيته على اللفظ وعلى الموضع(ابن عصفور، شرح جمل ابن الزجاجي، ٢: ٩٤).

(٢) انظر على سبيل المثال: سيبوية، الكتاب٢: ١٨٨. ابن السراج، الأصول ١: ٣٣٧. ابن يعيش شرح المفصل٢: ٧. ابن مالك، شرح التسهيل٣: ٩٩. ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٢: ١٥. الرضي الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ١: ١: ٤٤٨.

وذهب المبّرد أنه عطف بيان.[١] وشايعه ابن السِّيد[٢]، وإلى هذا مال أبو حيّان[٣] والأشموني[٤].

وقد احتج القائلون إنه عطف بيان بأن هذا التابع قد يرد غير مشتق نحو "ياأيها الرجلُ" و "ياأيتها المرأة" فلا يصلح نعتاً؛ لأن من شروط النعت أن يكون مشتقاً أو مأولا بالمشتق.[٥]

غير أن هذه الحجة يمكن أن تنقلب على القائلين بها (إنه عطف بيان) لأن تابع "أيّ" و "أية" يرد مشتقاً نحو "يا أيها الشجاعُ" فيكون أولى أن يعرب نعتاً، والإنصاف أن يقال : إن تابع "أي" و"أية" إذا كان مشتقاً يعرب نعتاً وإن كان جامداً فيعرب عطف بيان كما ذهب ابن الناظم.[٦]

وقد خالف نفر من النحاة الجمهور في هذا الإعراب:

(١)المبرد، المقتضب، ٤: ٢٢٠.

(٢) أبو حيان، ارتشاف الضرب ٣: ١٢٧. الأشموني، شرح الأشموني ٣: ١١٦.

(٣)أبو حيان، ارتشاف الضرب ٣: ١٢٧.

(٤) الأشموني، شرح الأشموني ٣: ١١٦ .

(٥)الرضي الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ١: ١: ٤٤٨.

(٦)ابن الناظم، شرح ابن الناظم، ٢٢٤.

١- ذهب ملك النحاة[١] إلى أن تابع "أي" و"أية" مبني على ما يرفع به وحجته في ذلك غرابة الاتباع اللفظي؛ أي أنه لم يعهد أن يكون المبني متبوعاً.[٢] وقد رُدّ عليه بأن المنادى ليس كغيره من المبنيات لأن هذا البناء مطّرد في كل اسم مفرد معرفة أو نكرة مقصودة ولي أداة النداء فأشبه باطراده المعرب.[٣] ومما يستأنس به على هذه المشابهة إن من النحاة (وهم الكوفيون) من ذهب إلى أن المنادى في هذه الحالة معرب بلا تنوين.[٤] وهذا القول – وإن

(١)هو الحسن بن صافي بن عبدالله بن نزار بن أبي الحسن أبو نزار، ولد في بغداد ودرس النحو والفقه فيها وفي خرسان ثم استوطن بعد ذلك في دمشق . من مؤلفاته: الحادي في النحو والعمدة فيه، والمقتصد في التصريف والعروض والتذكرة السنجرية والحاكم في الفقه والمقامات وديوان شعري والمسائل العشر المتعبات إلى الحشر (في اللغة العربية). توفي سنة ٥٦٨ه. ومن طريف ما روي عنه أنه كان يغضب على كل من لم يسمه ملك النحاة.(السيوطي، بغية الوعاء٢٢٠).

(٢)ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ٢: ٣٦٩. السيوطي، همع الهوامع١: ١٧٥.

(٣)سيبوية، الكتاب٢: ١٨٣. المبرد، المقتضب ٤: ٢٠٧. ابن يعيش، شرح المفصل، ٢:٢. ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٢: ٩٢. ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٢: ١٢.

(٤)الأنباري، الإنصاف ١: ٣٢٣- ٣٣٥

كان غير مقبول- فيه دليل على أن المشابهه حاصلة بين المنادى المبني والأسماء المعربة، حتى أنها حملت أناساً من حذاق النحويين إلى القول بإعرابه. ويشهد بإعراب تابع "أي" و"أية" أن تابعهما المضاف يأتي مرفوعاً[1]. كما في قول رؤبة الحجاج:

يأيها الجاهلُ ذو التَّنِزَي[2]

حيث جاءت "ذو" وهي نعت تابع "أي" مرفوعة مما يدل على أن "أي" مرفوعة؛ إذ إن "ذو" في الشاهد مضافة إضافة محضه، وهذا الضرب من المضاف لايجوز حمله على لفظ المبني ولا يكون إلا منصوباً كقولك: "يازيد ذا المال".[3]

٢- من النحويين من وافق الجمهور على أن الاسم الذي يلي "أي" أو "أية" معرب مرفوع، لكنهم خالفوهم القول بأنه تابع؛ فذهب الكوفيون إلى أنه مستأنف [4] ومرادهم أنه جزء من جملة اسمية

(١)ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٢: ١٥.

(٢)ديوان رؤبة٦٣. وهو شاهد عند سيبويه، الكتاب ٢: ١٩٢. وكذلك الأشموني، شرح الأشموني، ٣: ٦.

(٣) ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ٢: ٣٦٩.

(٤)ثعلب، مجلس ثعلب، ١: ٤٢.

مستأنفة هو خبرها والمبتدأ ضمير مقدّر[1]. وذهب الأخفش إلى أن "أي" في باب النداء موصولة وأن الاسم الذي يليها خبر مبتدأه ضمير مقدر والجملة الاسمية صلة الموصول.[2] فيكون تقدير الكلام في قولهم: " يا أيها الرجلُ" على القولين: " يا أيها هو الرجل".

وهذان القولان مستلزمان افتراض الحذف وتقدير ما لم تنطق به العرب ولو شذوذاً. وقد تقرر عند النحويين إن الإعراب الذي لا يحوج تقديراً أولى مما يحوج إليه.

٣- وافق أبو عثمان المازني الجمهور في أن الاسم الذي يلي "أي" و "أية" تابع معرب، لكنه خالفهم في وجوب الرفع، حيث أجاز فيه النصب كذلك.[3] وقد نسب ابن مالك-رحمه الله- هذا

(١) السيوطي همع الهوامع، ١: ١٧٥

(٢)الزجاج، معاني القرآن وإعرابه ١: ٢٢٨. وأشار أبوحيان في ارتشاف الضرب ٣: ١٢٩ إلى أن هذا أحد قولي الأخفش. وانظر: الرضي الأستزاباذي، شرح كافية ابن الحاجب١ : ١: ٤٤٧.

(٣)الزجاج، معاني القرآن وإعرابه ٢٢٧: ٢٢٨. وقد اقتصر على نسبة هذا القول إلى المازني. ابن الشجري في أماليه ٣: ٤٤. وابن يعيش في شرح المفصل ٢: ٨. وأبو حيان في ارتشاف الضرب١: ١٢٧. والأشموني في شرحه ٣: ١١٥.

القول في بعض كتبه إلى المازني والزجاج.[١] وتابعه على هذا بعض النحويين[٢] وهذا غريب لأن الزجاج قال في مؤلف له بعد أن حكى قول المازني: " وهذه الإجازة غير معروفة في كلام العرب ولم يجز أحد من النحويين هذا المذهب قبله ولا تابعه عليه أحد بعده".[٣] وتمام الغرابة أن ابن مالك نقل كلام الزجاج في كتاب آخر.[٤]فلعله نسب هذا إلى الزجاج قبل أن يطلع على كلامه.

والذي يظهر من كلام الجمهور أن المازني لاحجة له من كلام العرب وإنما قال ما قال قياساً على ما يتبع المنادى المبني من توابع مفردة مما يجوز رفعه ونصبه نحو "يازيدُ القائمُ"[٥] و "يازيدُ القائمَ"-كما سيأتي بيانه- وقياس

(١)ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٢: ١٥.

(٢)مثل ابن الناظم في شرحة ٢٢٤. والرضي الأستراباذي في شرح كافية ابن الحاجب. ١: ١: ٤٤٦

(٣) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه ٢٢٧: ٢٢٨.

(٤)ابن مالك، شرح التسهيل٣ : ٤٠٠. وقد لاحظ الأشموني (شرح الأشموني ٣: ١١٦)، اضطراب ابن مالك في نسبة هذا القول.

(٥)الزجاج، معاني القرآن وإعرابه ٢٢٧: ٢٢٨. الأنباري، أسرار العربية ٢٢٩. وابن يعيش، شرح المفصل ٢: ٤. والرضي الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب.=

المازني هنا قياس مع الفارق لأن تابع "أي" يخالف ماذكره في أمرين: أحدهما: أنه هوالمقصود بالنداء خلافاً للتوابع التي أشار إليها.(١) والآخر:أن"أي" لابد أن يتلوها تابع فهي وتابعها بمنزلة الاسم الواحد.(٢)ومن مجموع الأمرين يتضح علة اختصاص "أي" بحكم الرفع وجوباً.

ب- إعراب تابع اسم الإشارة: يختلف حكمه الإعرابي عند الجمهور بحسب المقصود من النداء. فإذا قلت: "ياهذا الرجلُ" وكان مرادك نداء الرجل وإنما جعلت من اسم الإشارة وسيلة إلى نداء ما فيه أل" فحكم التابع هنا الرفع وجوباً؛ وإنما وجب الرفع لأن التابع في هذه الحالة هو المقصود بالنداء فأعطى حكم المنادى في وجوب ضبطه بعلامات الرفع. وإن كان المراد نداء اسم الإشارة

= ١: ١: ٤٤٦ الأشموني ،شرح الأشموني، ٣: ١١٥. وحكى أبو حيان في ارتشاف الضرب ٣: ١٢٧، عن ابن الباذش أن النصب في تابع أي مسموع من بعض العرب دون أن يقدم شاهداً على هذا السماع مع ما فيه من خلاف لما نصّ عليه النحويون.

(١)سيبوية، الكتاب٢: ١٨٢. ابن الشجري، أمالي ابن الشجري ٣: ٤٤. ابن يعيش، شرح المفصل، ٢: ٧.

(٢)المبرد، المقتضب، ٤: ٢١٦. ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٢: ١٤. ابن الناظم، شرح ابن الناظم ٢٢٤.

وإنما جيء بالتابع لتوضيح المقصود بالنداء جاز وجهان الرفع إتباعا للفظ والنصب إتباعاً للمحل فيقال بناءً على ذلك : "ياهذا الرجلُ" و "ويا هذا الرجلَ".(١)

من هنا يظهر أن هناك فارقاً بين تابع "أي" و "أية" وبين تابع اسم الإشارة في النداء؛ إذ إن الأول يجب رفعه مطلقاً بينما الثاني واجب الرفع من جهة جائز الرفع والنصب من جهة آخرى وهذا الفرق قائم عندالجمهور على أساس أن "أي" و"أية" لا يستغنيان عن تابعهما في حين أن اسم الإشارة يجوز الاقتصار عليه وأن يقال: "ياهذا" بلا تابع. ومن هنا أمكن أن يقدّر في قول القائل " ياهذا الرجلُ" أن اسم الإشارة هو المقصود بالنداء".(٢)

(١)انظر على سبيل المثال: سيبويه، الكتاب ٢: ١٩٢. المبرد، المقتضب ٤: ٢١٧. ابن السراج، الأصول ١: ٣٣٧. ابن يعيش، شرح المفصل ٢: ٧- ٨. ابن مالك، شرح التسهيل ٣: ٤٠٠. ابن مالك، شرح الكافية الشافية ٢: ١٦. ابن الناظم، شرح ابن الناظم ٢٢٥. خالد الأزهري، التصريح، ٢: ١٧٤.

(٢) المبرد، المقتضب، ٤: ٢١٦. ابن مالك، شرح التسهيل ٣: ٤٠٠ . والرضي الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب . ١: ١: ٤٤٦.

وحكى الرضي الأستراباذي عن المازني أنه يجيز في تابع اسم الإشارة هنا الرفع والنصب مطلقاً.[١]فيقال: " ياهذا الرجلُ" و "ياهذا الرجلَ" بصرف النظر عن المقصود بالنداء.

وعلق أبو حيان بأن نصب تابع اسم الإشارة في النداء ليس مسموعاً عن العرب وإنما قال به النحويون قياساً.[٢] أي للعلة السالف ذكرها.

وقد بحثت عن شاهد على النصب فلم أظفر به كما ذكر أبو حيان؛ لذا لا يستنكر أن يقال: إن حكم تابع اسم الإشارة وجوب الرفع مطلقاً لأن الإنسان إذا قال: "ياهذا الرجلُ" انصرف فهم السامع إلى أن المقصود بالنداء هو التابع بصرف النظر عمّا في قلب المتكلم فوجب رفع التابع مطلقاً من هذا الوجه.

ويلاحظ هنا أن الرفع- سواء أقيل بوجوبه أم قيل بجوازه- ثمرة الإتباع اللفظي، وهذا مشكل في حق تابع اسم الإشارة لأن علامة بنائه ضمه مقدرة غير ملفوظة فمن أين جاء الإتباع اللفظي؟[٣] وربما كان الجواب في أن اسم الإشارة شارك "أي" و "أية" في مسألة التوصل إلى نداء المقرون ب "أل".

(١) الرضي الأستراباذي في شرح كافية ابن الحاجب. ١: ١: ٤٤٦. ولا أعلم أوجد الرضي هذا القول منقولاً عن المازني أم قاسه على مذهبه في تابع "أي" و"أية".؟

(٢)أبو حيان، ارتشاف الضرب ١: ١٣٠.

(٣)ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٢: ٩٤.

وبناء على هذا رُفع تابع اسم الإشارة قياساً على تابع "أي" و "أية"، والله أعلم.

أما نوع تابع اسم الإشارة هنا ففيه من الخلاف مثل ما مّر في تابع "أي" و "أية" في النداء؛ فجمهور النحويين على أن التابع نعت ومنهم من ذهب إلى أنه عطف بيان بدعوى أنه قد يأتي غير مشتق نحو: " ياهذا الرجلُ" فلا يحسن أن يكون نعتاً.(١) متجاهلين في الوقت نفسه أن في هذا القول حجة عليهم إذا جاء التابع مشتقاً نحو: " ياهذا الكريم"؛ إذ الأولى أن يقال ماقيل من قبل- في إعراب تابع "أي" و"أية"- من أن تابع اسم الإشارة في النداء يحسن أن يعرب نعتاً إذا كان مشتقاً، وأن يعرب عطف بيان إذا كان جامداً.

(١) ابن السراج، الأصول١: ٣٦٨. الرضي الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ١: ١: ٤٤٨. خالد الأزهري، شرح التصريح، ١: ١٧٥.

القسم الثاني: التابع المفرد الواجب النصب:

يجب نصب التابع المفرد بشرطين؛ أحدهما أن يكون متبوعه (أي المنادى) معرباً منصوباً، والآخر أن يكون التابع نعتاً أو توكيداً أو عطف بيان.(١)

فمثال النعت: " يا غلامَ زيدٍ العاقلَ" ومثال التوكيد: " يا أخوة زيد أجمعين"، ومثال عطف البيان: "يا أخا زيدٍ كرزاً".(٢)

وينبغي أن يلاحظ أن عطف البيان له حالتان؛ حالة يجوز فيها أن يعرب بدلاً نحو المثال السابق: " يا أخا زيدٍ كرزاً" وفيها يمكن أن يبنى التابع على الضم،(٣) والحالة الأخرى التي لا يُعرب التابع فيها إلا عطف بيان هي قولهم: " ياعبدَالله الأستاذَ" وهنا لا يجوز إلا النصب. وإنما امتنع إعراب التابع بدلاً لأنه لا يتسنى هنا تقدير تكرار العامل؛ إذ إن حرف النداء لا يدخل على ما أوله "أل".(٤)

---

(١) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٢: ٩١. ابن مالك، شرح الكافية الشافية ٢: ١٤. أبو حيان، ارتشاف الضرب ٣: ١٣٣. واقتصر سيبويه (الكتاب ٢: ١٨٥)، والمبرد (المقتضب ٤: ٢٠٩) على ذكر النعت.

(٢) أبو حيان، ارتشاف الضرب ٣: ١٣٣

(٣) سيأتي شرح هذا عند ذكر ما يعامل معاملة النداء .

(٤)قال أبو حيان في ارتشاف الضرب ٣: ١٣٣: " ولا يكون البدل إلا مما يمكن أن يباشر حرف النداء، فلا يجوز ياعبدالله الرجل الصالح".

القسم الثالث: التابع المفرد الجائز الرفع والنصب:

يجوز في التابع المفرد الرفع والنصب إذا كان المنادى مبنياً على ما يرفع به وكان التابع نعتاً أو توكيداً أو عطف بيان أو منسوباً محلى ب "أل".(١) فمثال النعت: " يازيدُ الظريفُ والظريفَ" ومثال التوكيد: "ياتميمُ أجمعون وأجمعين" ومثال عطف البيان: " ياغلامُ بشرٌ وبشراً" ومثال عطف النسق المقرون ب "أل" " يازيدُ النضرُ والنضرَ"؛(٢) حيث يرفع التابع في الحالات

(١) ابن السراج، الأصول: ٣٣٣- ٣٣٤. ابن مالك، شرح التسهيل ٣: ٤٠٢. ابن الناظم، شرح ابن الناظم ٢٢٣. الأشموني، شرح الأشموني ٣: ١١٣- ١١٤.

(٢)ابن مالك، شرح التسهيل٣: ٤٠٢. ويقتصر النحويون- عادة - في ذكر توابع المنادى على التوكيد المعنوي، لكن لا مانع من أن يكون توكيداً لفظياً نحو: "يازيدُ زيدُ" فيجوز في هذه الحالة الرفع إتباعاً على المحل والنصب إتباعاً على اللفظ. أنظر: (ابن مالك، شرح التسهيل، ٣: ٤٠٤) ويمكن أن يستشهد له بقول رؤبة بن الحجاج:

إني وأسطارُ سُطِّرن سطراً لقائل يانصرُ نصرُ نصرا

هذا البيت في ديوان رؤبة بن الحجاج ١٧٤"الملحقات" وانظر:سيبويه، الكتاب ٢: ١٨٥. المبرد، المقتضب، ٤: ٢٠٩. ابن السراج، الأصول ، ١: ٣٣٤. ابن يعيش، شرح المفصل، ٢: ٣.

السابقة على أساس الإتباع اللفظي الذي سلف الحديث عنه، أما النصب فهو إتباع على المحل؛ لأن المنادى المبني منصوب محلاً على أنه مفعول به.(١)

ومن الكوفيين من ذهب إلى أن تابع المنادى المبني يجب نصبه إذا كان نعتاً أو توكيداً.(٢) وهذا مردود قياساً وسماعاً؛ إذ إن الإتباع اللفظي ثابت في تابع "أي" واسم الإشارة وهما من طائفة المنادى المفرد المبني فما المانع من حدوث الإتباع اللفظي في جميع توابع المبني إذا كانت مفردة؟ أما السماع فحجة الجمهور قول رؤبة بن الحجاج:

ياحكم الوارثُ من عبدالملك(٣)

حيث يروى التابع "الوارث" بالرفع والنصب(٤)

ويلاحظ أن المنسوق المحلي ب "أل" كان حقه قبل دخول "أل" عليه أن يعامل معاملة المنادى المفرد لأن حرف العطف ينوب عن تكرار أداة النداء -كما سيأتي- لكن اقترانه بـ "أل" منع تقدير أداة النداء فأُعطي حكم النعت في جواز الرفع والنصب.(٥)

---

(١)سيبويه ،الكتاب ٢: ١٨٣ ، المبرد، المقتضب ٤: ٢٠٨.

(٢)أبو حيان، ارتشاف الضرب ٣: ١٣١.

(٣)ديوان رؤبة ١١٨. وهو شاهد عند المبرد، المقتضب ٤: ٢٠٨. ابن الشجري، أمالي ابن الشجري ٣: ٤٤. ابن هشام، مغني اللبيب ١٤.

(٤)المبرد ، المقتضب ٤: ٢٠٨.

(٥)ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٢: ١٣.

ولم يتكلم النحويون في الترجيح بين الرفع والنصب في شيءمن هذه التوابع[١] إلا المنسوق المحلى ب "أل"؛ حيث ذهب سيبويه والخليل إلى أن الأقوى فيه الرفع[٢] وتابعهما المازني[٣]؛ وذهب أبو عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر ويونس بن حبيب وأبو عمرو الجرمي إلى اختيار النصب[٤]، ونُسب إلى المبّرد أنه كان يختار الرفع إذا كانت "أل" زائدة نحو : "يازيدُ والحارثُ" ويختار النصب إذا دلت "أل" على التعريف نحو "يازيدُ والرجلَ".[٥] غير أنه في كتاب المقتضب يختار النصب دون تفصيل.[٦]

(١)ربما كان في هذا إشارة إلى استواء الرفع والنصب في الحكم لديهم. انظر: الأشموني، شرح الأشموني، ٣: ١١٤.

(٢)سيبويه، الكتاب، ٢: ١٨٦.

(٣)ابن السراج ، الأصول، ١: ٣٣٦. ابن يعيش، شرح المفصل، ٢: ٣.

(٤)المبرد، المقتضب، ٤: ٢١٢. ابن السراج الأصول، ١: ٣٣٦. ابن يعيش، شرح المفصل، ٢: ٣. ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٢:٤. أبو حيان، ارتشاف الضرب ٣: ١٣٣.

(٥)ابن السراج ، الأصول، ١: ٣٣٦. ومن المعلوم أن ابن السراج تلميذ المبرد

(٦) المبرد ، المقتضب ٤: ٢١٣.

والمعوّل هنا على الكلام العربي الفصيح، وقد قال الله تعالى "ياجبالُ أوبي معه والطيرَ".[١] إذ قرأ القراء العشرة بنصب" الطيرَ".[٢] ولم يُقرأ بغير النصب إلا في الشواذ.[٣] وكفى بهذا حجة على قوة النصب.

(١)سورة سبأ، آية ١٠.

(٢)ابن الجزري، النشر، ٢: ٢٤٩.

(٣)أبوحيان، البحر المحيط، ٧: ٢٥٣.

القسم الرابع: التابع المبني على ما يرفع به:

يبنى التابع المفرد على ما يرفع به إذا كان بدلاً أو منسوقاً غير محلى بـ"أل".[1]، فالبدل نحو "ياأبا حفص عمرُ" و"ياشيخُ أحمدُ" ، والمنسوق غير المحلى بـ"أل" نحو: " يازيدُ وعمرُو" و "يا أبا سعيدٍ وخالدُ". ويظهر من الأمثلة أنه يستوى في هذا الحكم أن يكون المنادى معرباً أو مبنياً.

وقد اختص البدل والمنسوق الذي لم تدخله "أل" بهذا الحكم عند الجمهور لأنهما في حكم المنادى، إذ إن العبرة في البدل صحة حلوله محل المبدل منه وهو ما يعبر عنه أحياناً بالقول إن البدل مبني على تكرار العامل في المبدل منه؛ لأنه إذا حل محل المبدل منه مباشرة ما كان عاملاً في المبدل منه من عوامل، ونحو هذا القول في المنسوق غير المحلى بـ"أل" لأنه إذا حل محل المبدل منه باشره ما كان عاملاً في المبدل منه من عوامل، ونحو هذا القول في المنسوق غير المحلى بـ"أل" لأن حرف العطف ينوب مناب تكرار

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ١٨٦. المبرد ، المقتضب ٤: ٢١١. ابن يعيش، شرح المفصل، ٢: ٣. ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي ٢: ٩١. ابن مالك، شرح الكافية الشافية ٣: ٤٠١. ابن الناظم، شرح ابن الناظم ٢٢٣. خالد الأزهري، التصريح ٢: ١٧٦. الأشموني، شرح الأشموني، ٣: ١١٤.

العامل.[١] ومن أقوى الأدلة على هذا صحة تكرار أداة النداء في هذين العاملين دون سواهما من التوابع، فيجوز أن يقال :"يا أبا حفصٍ ياعمرُ"، و "يازيدُ وياعمرُو"[٢]

ويظهر من كلام سيبويه أن بناء هذين التابعين- في نظره - ليس ناتجاً من التبعية بل من أداة بناء مقدرة؛ حيث أورد أمثلة على تابع المنادى إذا كان التابع منسوقاً ثم عقب عليها بقوله: "وليس ما بعدها[٣] بصفة[٤] ولكنه على (يا)".[٥] ولا يبعد أن يقال إنه يمكن النظر إلى المنسوق على أساس وجود اعتبارين؛ أحدهما: أن قبله أداة نداء مقدرة فيبني في هذه الحالة على ما يرفع به.[٦] والاعتبار الآخر: أن ينظر إليه على أنه منسوق على المنادى المفرد فيجوز في هذه الحالة رفع المنسوق إتباعاً على اللفظ

(١)ابن يعيش، شرح المفصل، ٢: ٣. ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي ٢: ٩١. ابن مالك، شرح الكافية الشافية ٢: ١٣. ابن مالك، شرح التسهيل، ٣: ٤٠١. خالد الأزهري، التصريح ٢: ١٧٦. الأشموني، شرح الأشموني، ٣: ١١٤.

(٢). ابن مالك، شرح الكافية الشافية ٢: ١٣.

(٣)أي حروف العطف.

(٤)يريد بالصفة التابع

(٥)سيبويه، الكتاب، ٢: ١٨٦. وانظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣: ١١٤.

(٦)ومما يشهد لهذا أنهم يجيزون بناء المنسوق المفرد إذا كان المنادى معرباً نحو: "ياعبدَالله وزيدُ"، فلا يمكن أن تظهر علة للبناء هنا إلا بتقدير "يا" قبل المنسوق.

والنصب إتباعاً على المحل، فيجوز أن يقال: " يازيدُ وبكرُ، ويازيدُ وبكرًا ". ومما يستأنس به في هذا المجال أن الكوفيين أجازوا رفع المنسوق ونصبه في هذه الحالة.(١) ونُقل عن المازني أنه أجاز النصب.(٢)

وشبيه بهذا أن كل بدل مفرد وإن كان حقه أن يبنى على ما يرفع به يجوز رفعه ونصبه إذا أعرب عطف بيان؛ لأن كل بدل يجوز إعرابه عطف بيان، فيقال بناء على ذلك" ياشيخُ محمدُ" و"يا شيخُ محمدٌ " و " ياشيخُ محمدًا".

ثانياً: التابع المضاف:

وهو ينقسم إلى قسمين: ما يجب نصبه، وما يجوز رفعه ونصبه.

القسم الأول: التابع المضاف الواجب النصب:

يجب نصب التابع المضاف إضافة معنوية سواء أكان المنادى معرباً أم مبنياً.(٣) ويستوي في هذا الحكم جميع التوابع من نعت نحو " يا زيدُ صاحبَ عمرو" وتوكيد نحو " ياتميم كلَّهم"، وعطف نسق نحو "يازيدُ و

(١) أبو حيان، ارتشاف الضرب ٣: ١٣٣.

(٢)ابن السراج، الأصول ، ١: ٣٧٢.

(٣)سيبويه، الكتاب، ٢: ١٨٣. المبرد ، المقتضب ٤: ٢٠٩. ابن السراج، الأصول ١: ٣٣٣- ٣٣٤. ابن يعيش ، شرح المفصل ٢: ٤، ابن مالك، شرح التسهيل، ٣: ٤٠٣. الرضي الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب ١: ١: ٤٢٩. أبو حيان، ارتشاف الضرب، ٣: ١٣٠. ابن الناظم، شرح ابن الناظم، ٢٢٣.

عبدَالله"، وعطف بيان أو بدل نحو :"يازيدُ أبا عبدالله". ومن ذلك قول الشاعر

أزيدُ أخا ورقاء إن كنت ثائراً فقد عرضت أحناء[1] حق فخاصم[2]

ووجوب النصب هنا يتماشى مع المنطق؛ لأن هذه التوابع لو وقعت منادى لوجب نصبها، ومن هنا لحقها هذا الحكم عند وقوعها تابعة للمنادى[3]

ونقل ابن مالك عن أبي بكر بن الأنباري جواز رفع نعت المنادى المبني إذا كان مضافاً نحو: "يازيدُ صاحبُنا".[4] وزاد أبو حيان أن هذا أيضاً مذهب الكسائي والفراء والطوال.[5]وأضاف أن الفراء أجاز كذلك رفع المعطوف المضاف قياساً نحو "يازيدُ وغلامُ بشر، كما أنه أجرى التوكيد المضاف مجرى النعت المضاف؛ حيث ساغ عنده أن يقال: " يازيدُ نفسُه"

(١)الأحناء: الجوانب جمع "حِنو".

(٢)البيت شاهد عند سيبويه، الكتاب ٢: ١٨٣. ابن يعيش، شرح المفصل، ٢: ٤.

(٣) ابن السراج، الأصول ١: ٣٣٤. ابن يعيش ، شرح المفصل ٢: ٤.

(٤) ابن مالك، شرح التسهيل، ٣: ٤٠٣. ونقل الرضي الأستراباذي في شرح كافية ابن الحاجب ١: ١: ٤٣٠ أن هذا مذهب أبي بكر بن الأنباري في جميع التوابع.

(٥)هو أبو عبدالله محمد بن أحمد نحوي كوفي من أصحاب الفرّاء، لم يشتهر له تصنيف، قال ثعلب: كان الطوال حاذقاً بإلقاء المسائل العربية. (ابن القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة ٢: ٩٢) وحاشية المحقق.

ذاكراً أنه مسموع عن العرب.[١] والنصّ على السماع في التوكيد دليل على أن إجازة الكوفيين رفع ما سواه من التوابع المضافة قياس من عند أنفسهم، وقد أوّل بعض النحويين الرفع في التوكيد بأنه على القطع لا على الإتباع.[٢] ويمكن تعقب ذلك بأن القطع معروف في النعت دون غيره من التوابع.[٣] والأولى أن يقال إن السماع لا يبنى عليه حكم إلا إذا اطمأنت النفس إلى كثرته، وإن إهمال جمهور النحويين لما سمعه الفراء دليل على قلّته، ولو بُني حكم نحوي على كل مسموع لاختل وضع قواعد النحو.

(١) أبو حيان، ارتشاف الضرب ٣: ١٣٠: ١٣٣

(٢)أبو حيان، ارتشاف الضرب ٣: ١٣٠. خالد الأزهري، التصريح ٢: ١٧٤. الأشموني، شرح الأشموني، ٣: ١١٣.

(٣)حاشية ياسين على التصريح، ٢: ١٧٤.

القسم الثاني: التابع المضاف الجائز الرفع والنصب

يجوز في التابع المضاف الرفع والنصب إذا كان المنادى مبنياً على ما يرفع به وكان التابع المضاف مقروناً ب "أل" وهذا لا يتأتى إلا في الإضافة اللفظية.(١) نحو "يازيدُ الكريمُ الأب" و"يابكرُ الحسنُ الوجه"، ومنه قول الشاعر:

ياصاح ياذا الضامرُ العنس(٢) والرجل والأنساع(٣) والحِلس(٤)(٥)

فالرفع في لفظ "الضامر " اتباعاً للفظ والنصب فيه إتباعاً للمحل .(٦)

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ١٩١. ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي ٢: ٩١. . ابن مالك، شرح التسهيل، ٣: ٤٠١. ابن مالك، شرح الكافية الشافية ٢: ١٣. الرضي الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب ١: ١: . أبو حيان، ارتشاف الضرب، ٣:٣٠ . خالد الأزهري، التصريح ٢: ١٧٦. الأشموني، شرح الأشموني، ٣: ١١٣.

(٢)العنس: الناقة الشديدة.

(٣)الانساع: جمع "نسع" وهو سير تشد به الرحال.

(٤)الحلس: ما يوضع تحت البرذعة.

(٥) البيت لخزز بن لوذان وقيل لخالد بن المهاجر بن خالد بن الوليد. وهو شاهد عند. سيبويه، الكتاب، ٢: ١٩٠. ثعلب، مجالس ثعلب، ١: ٢٧٥. المبرد، المقتضب ٤: ٢٢٣. ابن السراج، الأصول: ١: ٣٣٩. ابن الشجري، أمالي ابن الشجري ٣: ٨١. ابن يعيش، شرح المفصل: ٢: ٨.

(٦) ابن مالك، شرح الكافية الشافية ٢: ١٣. الأشموني، شرح الأشموني، ٣: ١١٤.

والتعليل الشائع عند النحويين لسبب اختلاف حكم الإضافة المعنوية عن الإضافة اللفظيةفي تبعية المنادى أن المضاف اللفظي يشبه المفرد؛ لأن الإضافة اللفظية في حكم الإنفصال بدليل أنها ليس لها أثر معنوي، فأعطى المضاف اللفظي حكم توابع المنادى المفرد في جواز الرفع والنصب.(١) ويحسن أن يضاف إلى هذا أن العرب كثيراً ما تعطي تابع المنادى الحكم الذي يستحقه فيما لو باشرته أداة النداء. ومن هنا أوجبوا في الإضافة المعنوية النصب، لأن هذا حكمها لو باشرتها أداة النداء، أما الإضافة اللفظية فلايتأتى هذا، لأن أداة النداء لا تباشر التابع بسبب كونه مقروناً ب "أل" فأجيز فيه الرفع والنصب قياساً على توابع المنادى المبني المفرد كما حدث في المنسوق المحلى بـ"أل" الذي أجيز فيه الرفع والنصب للعلة نفسها والله أعلم.

وصفوة القول أن في الوسع تقسيم تابع المنادى إلى أربعة أقسام

١- مايجب رفعه وهو تابع "أي" واسم الإشارة بعد النداء انطلاقاً من أن التابع هنا هو المقصود حقيقة بالنداء.

٢- ما يجب نصبه وهو تابع المنادى إذا كان مضافاً إضافة معنوية أو كان مفرداً متبوعه معرباً منصوباً على أن يكون التابع نعتاً أو توكيداً أو عطف بيان.

(١) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي ٢: ٩١. ابن مالك، شرح التسهيل، ٣: ٤٠٣. ابن الناظم، شرح ابن الناظم ٢٢٣.

٣- ما يجوز رفعه ونصبه وهو تابع المنادى المبني إذا كان التابع مفرداً نعتاً أو توكيداً أو عطف بيان أو منسوقاً محلى ب"أل"، أو كان التابع مضافاً إضافة لفظية.

٤- ما يبنى على ما يرفع به وهو تابع المنادى إذا كان التابع بدلاً أو منسوقاً غير محلى ب"أل" مع ترجيح أن هذا القسم مما يجوز رفعه ونصبه إلى جانب بنائه على الرفع.

المصادر والمراجع:

- الأشموني، شرح الأشموني، تحقيق: مصطفى حسين أحمد، ط (بيروت: دار الفكر، د.ت)
- الأنباري، أسرار العربية، تحقيق: محمد بهجة البيطار، ط(دمشق: مطبعة الشرقي ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٧م.
- الأنباري، الإنصاف في وسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، ط(بيروت: دار الفكر، د.ت).
- ثعلب، مجالس ثعلب، تحقيق: عبدالسلام هارون، ط٢ (القاهرة: دار المعارف د.ت).
- أبوحيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من كلام العرب، تحقيق: مصطفى أحمد النماس، ط١ (القاهرة: مطبعة النسر الذهبي، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م)
- ابن الجزري، النشر في القرءات العشر. تحقيق: علي محمد الضباع، بيروت، ط (بيروت: دار الكتب العلمية)، (د.ت).
- أبوحيان الأندلسي، البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمد معوض، ط١ (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م).

- خالد الأزهري، التصريح بشرح التوضيح، ط(القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، د.ت).
- ذو الرمّة، ديوان ذي الرمّة، تحقيق: عبدالقدوس أبو صالح، ط.(دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٩٧٣م).
- رؤبة بن الحجاج، الديوان، تحقيق: وليم بن الورد، ط٢، (بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٨٠م.
- الرضي الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: حسن الحفظي ويحيى بشير، ط١ (الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤١٤/ ١٩٩٣م).
- الزجاج، معاني القرآن وإعرابة، تحقيق: عبدالجليل عبده شلبي، ط (بيروت: المكتبة: العصرية، ١٩٧٣م).
- ابن السراج، الأصول في النحو ، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، ط١ (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م)
- سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبدالسلام هارون، ط٢(القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣م).
- السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ط (بيروت: دار المعرفة، د.ت).
- السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: محمد بدر الدين النعساني، ط (بيروت: دار المعرفة، د.ت).

- ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، تحقيق: محمود محمد الطناحي، ط١ (بيروت: مكتبة الخانجي، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م).
- طرفة بن العبد، ديوان طرفة بن العبد، تحقيق: درية الخطيب ولطفي الصقال، ط (دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٩٧٥م).
- ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: صاحب أبو جناح، ط١، (بغداد: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م).
- ابن عصفور، المقرب، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وعبدالله الجبوري، ط (بغداد: رئاسة ديوان الأوقاف، ١٩٧١).
- الفرزدق، ديوان الفرزدق، تحقيق: عبدالله الصاوي، ط (القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، ١٩٦٣م).
- ابن القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط (القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٣٧١هـ/ ١٩٥٢م).
- ابن مالك، شرح التسهيل، تحقيق: عبدالرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، ط١ (القاهرة: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م).
- ابن مالك، شرح الكافية الشافية، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبدالجواد، ط١ (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠م).

- المبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عبدالخالق عظيمة، ط (بيروت: عالم الكتب، د.ت.).
- ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد بن سليم اللبابيدي، ط (طهران : انتشارات ناصر خسرو، د.ت).
- ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، ط (مكة المكرمة: المكتبة الفيصلية، د.ت).
- ابن يعيش، شرح المفصل، ط (بيروت: عالم الكتب، د.ت).